الأمم المتحدة

A/67/938*

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيّه الوثائق الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في يوكوهاما باليابان، في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والذي حدد الاتجاه المقبل للتنمية في أفريقيا وهو بمثابة خارطة طريق للإجراءات المحددة التي سنتخذها على مدى السنوات الخمس المقبلة (انظر المرفقين).

واشترك في تنظيم المؤتمر حكومة اليابان ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) تسونيو **نيشيدا**
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

150813 310713 13-40395X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣: جنبا إلى جنب مع أفريقيا أكثر دينامية

٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١ - مقدمة

١-١ نحن رؤساء الدول والحكومات، والوفود من اليابان ومن ٥١ بلدا أفريقيا إلى جانب ممثلي ٣٥ بلدا من الشركاء الآخرين، و ٧٤ من المنظمات الدولية والإقليمية من كل من أفريقيا وآسيا، ومن القطاع الخاص، ومن المجتمع المدني قد اجتمعنا في يوكوهاما باليابان، في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لحضور مؤتمر طوكيو الخامس الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. ونرحب ببالغ الترحيب بمفوضية الاتحاد الأفريقي كشريك جديد في تنظيم مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية في أفريقيا، ونقر بمساهمة جميع المنظمين - من حكومة اليابان، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية المؤتمر.

١-٢ ويحتفل مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، بالذكرى السنوية العشرين لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ونحن نُدرك الإنجازات التي حققتها عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ونجدد التزامنا القوي بالشراكة المستمرة للمؤتمر دعما للتنمية في أفريقيا.

١-٣ ونلاحظ التقدم الذي تم إحرازه عبر أفريقيا على مدى العقدين السابقين، والذي ساهمت فيه عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. ولئن كُنَّا نرحب ونشيد بالتقدم المحرز، فإننا نسلم باستمرار التحديات القائمة. ولذا نلتزم بمواجهة تلك التحديات ومواصلة النمو النوعي. ويتحقق النمو النوعي من خلال إجراءات منسقة لتعزيز ''الاقتصاد القوي والمستدام''، ''والمجتمع الشامل والمرن''، و ''السلام والاستقرار''، وهي المواضيع الرئيسية لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا.

١-٤ وللمضي قُدُما، نوافق على ضرورة أن يعمل مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا على زيادة تعزيز جهوده لتعزيز النمو المرن والشامل القادر على تحقيق

التحول لأفريقيا – ليتسنى تقاسم الفوائد بصورة أوسع نطاقا وأكثر إنصافا واستدامة فيما بين جميع مواطنيها.

٢ – إنجازات عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا على مدى العشرين عاما الماضية

٢-١ نؤكد من جديد أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا قد عمل منذ إنشائه في عام ١٩٩٣ كمنتدى دولي مفتوح وشامل. وقد عمل على زيادة الوعي العالمي بتحديات وفرص التنمية في أفريقيا والإبقاء على هذا الوعي، وأسهم في تنمية أفريقيا، مشددا على قضايا من قبيل الأمن البشري وعلى النمو بقيادة القطاع الخاص وهي قضايا مدرجة الآن في برامج التنمية الأفريقية والدولية.

٢-٢ ونجدد التزامنا بالمبدأين التوأمين وهما امتلاك أفريقيا زمام الأمور والشراكة الدولية اللذين تنبع منهما عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وقد عزز إدراج مفوضية الاتحاد الأفريقي كشريك في تنظيم المؤتمر امتلاك أفريقيا زمام الأمر، بينما اتسع نطاق الشراكة الدولية ليشمل شركاء إنمائيين تقليديين وناشئين، ومنظمات متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نشير إلى المبادرات الإنمائية القطاعية الرئيسية على صعيد القارة والتي تُنفذ بأيد أفريقية/في أفريقيا، تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، ونلتزم بدعم هذه المبادرات وأن نجعل عملية مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية في أفريقيا متوائمة معها بشكل أكبر.

٢-٣ وقد عززت عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا مستوى التعاون بين كثير من البلدان الآسيوية والأفريقية وأتاحت تقاسم تجربة التنمية الآسيوية، واعتمادها حيثما أمكن وفقا للحقائق على أرض الواقع الأفريقي. ونلاحظ أيضا بارتياح أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا قد عزز ودعم بصورة فعالة التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون داخل أفريقيا، باعتبار ذلك من الأشكال المتميزة للشراكة.

٢-٤ واستجابة للسياق العالمي المتغير واحتياجات أفريقيا الخاصة، أصبحت عملية المؤتمر ذات منحى عملي أكثر – وموجهة نحو تحقيق النتائج. وقد زادت آلية المتابعة التابعة للمؤتمر، والمنشأة بواسطة مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا من الشفافية والمساءلة، فضلا عن التنفيذ الفعال للإجراءات المتفق عليها من جانب جميع الأطراف.

٣ - النُهُج الاستراتيجية لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

نعقد العزم على العمل سويا في إطار مفهوم ''جنبا إلى جنب مع أفريقيا أكثر دينامية'' للتعجيل بالنمو، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر.

ولهذه الغاية، سنقوي الأسس الاقتصادية للتنمية من خلال تنمية البنية التحتية والموارد البشرية، والتنوع الاقتصادي، وتعزيز النمو الواسع القاعدة والذي يقوده القطاع الخاص، مع السعي من أجل الإنصاف والشمولية. وسيُسهم هذا بصورة كبيرة في التخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء القارة، وسيعزز ظهور طبقة متوسطة عريضة النطاق، والتي بدورها ستحول القارة إلى محرك للنمو العالمي.

ويحدد هذا الإعلان نُهُجا استراتيجية رئيسية سنتبعها في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وتستند هذه النُهُج إلى مبادئ شاملة، ينبغي أن تولى اهتماما أكبر في جميع جوانب خطط التنمية بمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا بغية تحقيق النمو النوعي. وتشمل هذه المبادئ ما يلي؛

- دعم الجهود الذاتية لأفريقيا، لا سيما التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا.
- تعميم مراعاة قضايا المرأة بالتركيز على مبادرات من قبيل الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وعقد المرأة الأفريقية ٢٠١٠-٢٠٢٠ مما سيكفل الحقوق المشروعة للمرأة ودورها ومشاركتها في جميع مجالات الحياة في القارة، وزيادة الحصول على الخدمات وتوسيع نطاق الفرص لتدريبها وتوظيفها.
- زيادة الفرص المتاحة للشباب وذلك بدعم خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر.
- تعزيز الأمن البشري الذي يركز على الأفراد ويشدد على التحرر من الخوف والفاقة من خلال توفير الحماية لهم وتمكينهم ليتسنى لهم تنمية إمكانياتهم البشرية بالكامل وبطريقة شاملة، بما في ذلك من خلال تعميق التعاون، والتنسيق، وتعزيز القدرة في المجالات ذات الأهمية البشرية، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، والتعمير والتنمية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، والتصدي للتجارة غير المشروعة ومكافحة الإرهاب.

٣-١ تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص

التأكيد على أن القطاع الخاص محرك حيوي للنمو، وسوف ندعم ونقوي القطاع الخاص، ونعزز المزيد من الاستثمارات الخاصة، ونعمل على تحسين مناخ الاستثمار والأطر القانونية والتنظيمية. وسوف نشجع توسيع نطاق التجارة، والسياحة، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسنقدم الدعم أيضا للتكامل الإقليمي داخل المنطقة من أجل توسيع نطاق التجارة داخل المنطقة وإيجاد فرص جديدة لتنمية القطاع الخاص والعمالة.

٣-٢ تسريع وتيرة تنمية البنية التحتية

بغية تعزيز قواعد للنمو، سنركز على البنية التحتية المادية، والبنية التحتية البشرية، والبنية التحتية المعرفية. وإدراكا لضرورة توثيق التآزر بين عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، سنسرع بتنمية البنية التحتية الرئيسية، ولا سيما في مجالات الطاقة، والنقل، والمياه، في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونقر بأن هذه البُنى التحتية ستسهم على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي في إيجاد أسواق جديدة من خلال ربط المستهلكين بالمنتجين. وسوف ندعم البنية التحتية البشرية من خلال التدريب المهني والتقني، من أجل تطوير المهارات اللازمة للعمالة في القطاع الخاص. وسندعم أيضا تنمية قدرات القطاع العام لتحسين تنفيذ السياسات المؤدية إلى بيئة أكثر مواتاة للأعمال التجارية، وسوف نزيد الدعم الذي نقدمه إلى مراكز التفوق، ونولي أولوية للعلم والتكنولوجيا.

٣-٣ تمكين المزارعين باعتبارهم جهات فاعلة اقتصادية رئيسية

تُسهم الزيادات المستدامة في إنتاج الأغذية والإنتاجية في كفالة الأمن الغذائي والتغذية. ويُعد التوسُّع في الزراعة والأعمال الزراعية أساسيا أيضا لاستدامة النمو الاقتصادي في أفريقيا، نظرا لإمكانيات ذلك في توليد العمالة، وزيادة الإيرادات الريفية، وتحسين سُبُل حياة المزارعين – ومعظمهم من النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة. وسنكفل وجود تآزر أوثق بين عملية المؤتمر وبين البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وسنعمل بموازاة سلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة، ولا سيما من خلال تحسين العملية الزراعية، والتخزين في فترة ما بعد الحصاد، والوصول إلى الأسواق. ولهذه الغاية، ينبغي تشجيع التكنولوجيا الزراعية المتقدمة والعملية أيضا. وسنعزز أيضا الزراعة التي لها القدرة على التكيف مع المناخ،

ولا سيما في الأراضي الجافة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال المحافظة على الأراضي وإدارة المياه بصورة مناسبة.

٣-٤ تعزيز النمو المستدام القابل للتكيُّف

وإذ نُقر بأثر التغير المناخي الخطير عبر القارة، سنسعى من أجل النمو المستدام القابل للتكيف من خلال مراعاة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وسنعزز أيضا الإدارة المستدامة لجميع الموارد الطبيعية لأفريقيا وحفظ التنوع البيولوجي. ونحيط علما بمبادرة إعداد ''استراتيجية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا بشأن النمو المنخفض الكربون والتنمية القابلة للتكيف مع المناخ''. ونوافق على ضرورة إجراء دراسة إضافية تتماشى مع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتكيف والتخفيف على النحو المبين في الصكوك الدولية الحالية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو بما يتماشى مع المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ.

٣-٥ إيجاد مجتمع شامل لأغراض النمو

تُشكل الصحة والتعليم أساسا للتنمية البشرية لأغراض النمو، ويعد التقدم ضروريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء هذا، سنعزز الأنظمة الصحية ونشجِّع التغطية الصحية الشاملة في القارة. وسنعزز أيضا صحة الأم والطفل وندعم حملة الاتحاد الأفريقي للتعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا، فضلا عن معالجة الأمراض المعدية وغير المعدية. وسنعمل من أجل تحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، والمياه المأمونة والمرافق الصحية. وسنركز أيضا على زيادة الحصول على التعليم، وتحسين نوعية التعليم في جميع المستويات.

٣-٦ توطيد السلام والاستقرار والحكم الرشيد

السلام والاستقرار شرطان أساسيان للنمو وضروريان لكي يتمكن الأفراد من تحقيق إمكانياتهم بالكامل. وتُعد تسوية القضايا العابرة للحدود، من قبيل الإرهاب، والقرصنة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية ضرورية أيضا لتحقيق الاستقرار في القارة. ونؤيد بقوة إعلان التضامن مع الجزائر في أعقاب الهجوم الإرهابي على موقع استخراج الغاز في عين أميناس بالصيغة التي اعتُمد بها في الدورة العشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونلتزم بتقوية قدرة أفريقيا على توفير السلام وتعزيزه وحمايته وذلك بدعم مبادراتها في هذا الشأن. وفي ضوء هذا، نشيد بالتقدم المحرز حتى الآن في إطار مبادرات من قبيل منظومة السلم والأمن الأفريقية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونلتزم كذلك

بكسر طوق النزاعات المتكررة، وذلك بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز الجهود المبذولة لتوطيد السلام وتعزيز الإدارة الرشيدة. ولهذه الغاية، نُقر بأهمية ومساهمة الاتحاد الأفريقي، والجماعات الإقليمية الأفريقية والمجتمع الدولي في عملية حفظ السلام. ونؤكد من جديد تصميمنا على إصلاح هيئات الأمم المتحدة على وجه السرعة، بما في ذلك مجلس الأمن، وسنحافظ على الزخم السياسي من خلال الحوار المعزز للتوصل إلى أفضل نهج.

٤ - وضع إطار جديد للتنمية الدولية: جعل الصوت الأفريقي مسموعا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤-١ نؤكد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونلتزم بتعجيل الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥. وسنمارس القيادة بصورة مشتركة لوضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، سنكفل إدراج شواغل وأولويات أفريقيا في إطار التنمية الدولي الجديد بأقصى قدر ممكن، وسنوائم عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا مع هذه الجهود.

٤-٢ نرحب بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونُعرب عن التزامنا بالمضي قُدُما في عملنا، مستفيدين من المساعدة الجارية، والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. وسنسعى من أجل وضع إطار للتنمية فعال ومترابط ويرتكز على التنمية المستدامة ويسترشد بالأمن البشري، وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف.

٤-٣ ونعقد العزم على العمل معا من أجل القضاء على الفقر في جميع صوره، وعلى توفير الحماية للأفراد ولا سيما الضعفاء منهم، وتمكينهم، وتهيئة الظروف للتحول الاقتصادي، والسلام، والرخاء، فضلا عن التنمية المستدامة والشاملة. وسنمضي قُدُما في إطار التنمية الجديد، آخذين في الاعتبار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع شركاء التنمية فضلا عن القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

٤-٤ ونؤكد أن الموقف المشترك الأفريقي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي يجري وضعها في الوقت الراهن، فضلا عن نتائج مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، سيكونان من بين العناصر المهمة التي سننطلق منها في عملنا المقبل بشأن خطة التنمية. وينبغي تدعيم إطار التنمية الجديد بولايةوقيادة حقيقيتين على الصعيد الوطني إلى جانب شراكة عالمية وإقليمية وينبغي أن يكون قابلا للمساءلة والتقييم بواسطة مؤشرات متفق عليها لا توضح الكمية فحسب بل والنوعية أيضا.

٥ - المضي قُدُما

٥-١ نؤكد الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لأفريقيا في السياق العالمي المتطور دأبا، ونشدد على أهمية السعي من أجل مواءمة هذا الإعلان وخطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ المقترنة به، ومصفوفة التنفيذ مع المبادرات القارية الحالية للاتحاد الأفريقي، وخطط التنمية للمنتديات الدولية الرئيسية بما فيها الأمم المتحدة. ونتوقع على وجه الخصوص تعزيز التعاون بين عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا وبين مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين.

٥-٢ وسنستفيد من الإنجازات التي حققتها عملية المؤتمر ونلتزم بزيادة تطوير هذه العملية لكي تعكس بفعالية أكبر الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا وامتلاكها زمام الأمر في خطتها الإنمائية بوجه عام.

٥-٣ ومع مراعاة إدراج مفوضية الاتحاد الأفريقي كمشارك في تنظيم عملية المؤتمر، نوافق على أن الاتحاد الأفريقي سوف يساهم في آلية المتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا وفقا لممارسات الاتحاد الأفريقي في عمليات الشراكة مع الاتحاد الأفريقي. وترد هذه التفاصيل في خطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٥-٤ ونوافق على أن مبدأ التناوب ينطبق على جميع اجتماعات المتابعة على النحو المحدد في خطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

خطة عمل يوكوهاما للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

مقدمـــة ١١

أولا – تعزيز النمو الاقتصادي ١١

(١) التجارة والاستثمار ١١

(٢) تنمية القطاعين الخاص والعام ١٢

ثانيا – تسريع وتيرة تنمية البنية التحتية والقدرة ١٥

(١) تنمية البنية التحتية ١٥

(٢) تنمية الموارد البشرية ١٦

(٣) الابتكار، تنمية العلم والتكنولوجيا ١٦

ثالثا – تمكين المزارعين باعتبارهم جهات فاعلة اقتصادية رئيسية ١٨

(١) الزراعة ١٨

(٢) الأمن الغذائي والأمن التغذوي ١٩

رابعا – تعزيز النمو المستدام والقابل للتكيف ٢٠

(١) البيئة والتغير المناخي ٢١

(٢) الحد من مخاطر الكوارث ٢١

خامسا – إقامة مجتمع شامل لأغراض النمو ٢٣

(١) التعليم ٢٣

(٢) الصحة ٢٤

(٣) المياه والمرافق الصحية ٢٤

سادسا – توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد ٢٧

(١) تعزيز القدرة المؤسسية الإدارية من أجل السلام والأمن ٢٧

(٢) منع النزاعات، وإدارة النزاعات وتوطيد السلام ٢٧

(٣) قضايا الأمن العابرة للحدود ٢٧

(٤) الديمقراطية والحكم الرشيد ٢٨

سابعا – آليـــة المتابعـة ٣٠

مقدمة

تتجلى في هذه الخطة التوجهات الإرشادية لـ ‘‘إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣’’ التي اتفق عليها المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ، وهي توضح الأهداف التي يتعيَّن تحقيقها والتدابير المحددة التي يتعين أن ينفذها المشاركون في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا والتي تشمل كلا من البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين من خلال عملية المؤتمر خلال السنوات الخمس المقبلة (٢٠١٣-٢٠١٧).

وتولي الخطة بمحاورها جميعا المزيد من الاهتمام للجهود التي تبذلها أفريقيا ، وتعميم مراعاة قضايا المرأة والشباب وتعزيز الأمن البشري في سائر جوانب خطة التنمية.

وستواصل عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

أولا – تعزيز النمو الاقتصادي

ستعزز عملية المؤتمر محركات النمو وذلك بتشجيع التجارة والاستثمار في المجالات ذات الأولوية للبنية التحتية والزراعة، والمشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص لحفز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي، والعمالة، وتقاسم التكنولوجيا والخبرة، فضلا عن تعزيز قطاعات ذات إمكانيات قوية، من قبيل السياحة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام لأفريقيا.

١ – خطة تنمية القطاع

(١) التجارة والاستثمار

إن أفريقيا اليوم أقل القارات اندماجا في العالم، وتتسم بانخفاض مستويات المبادلات الاقتصادية فيما بين المناطق وبأقل نصيب من التجارة العالمية. ويبلغ نصيب أفريقيا من التجارة العالمية ٣ في المائة فقط أما التجارة فيما بين البلدان الأفريقية فهي تنخفض إلى نسبة ١٢ في المائة فقط من التجارة الكلية. واعترافا بأهمية التجارة العالمية في تعزيز النمو الاقتصادي، يمكن أن يؤدي اختتام مفاوضات جولة الدوحة بنجاح وترويج مفهوم ‘‘المعونة لصالح التجارة’’ إلى دمج أفريقيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية، كي يُسهم النمو في أفريقيا في رخاء الاقتصاد العالمي. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة التجارة الداخلية، وذلك باستحداث ممرات للنمو وسلاسل للتوريد. والفوائد ضخمة من حيث إنشاء أسواق كبرى ومساعدة البلدان على تنويع اقتصاداتها

والابتعاد عن الاعتماد على السلع الأساسية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض النفقات، وتحسين الإنتاجية، والحد من الفقر.

وتتجاوز تدفقات رأس المال الخاص إلى القارة الآن المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنها لا تزال تتركز في الصناعات الاستخراجية وفي البلدان الغنية بالموارد. ويضيف الاستثمار الأجنبي قيمة فهو يخلق المزيد من العمالة والفرص للشركات المحلية، فضلا عن نقل التكنولوجيا. ويتمثل التحدي في زيادة حجم التدفقات من رأس المال الخاص واجتذاب الاستثمار إلى قطاعات إضافية من قبيل البنية التحتية، والزراعة، والتصنيع والسياحة، على حد سواء. ونظرا لأن السياحة تمتلك إمكانية كبيرة للنمو، تحتاج الحكومة وقطاع السياحة على حد سواء إلى استخدام السياسات والاستراتيجيات المناسبة لزيادة قدراتهما التنافسية.

(٢) تنمية القطاعين الخاص والعام

ما برح القطاع الخاص يقوم بدور متزايد في الاقتصاد الأفريقي ويسهل نموه نشوء طبقة وُسطى. وقد أدى ذلك إلى إيجاد سوق للمستهلكين في سائر أنحاء القارة، كما تجلى في نجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما انتشار الهاتف المحمول. وتعد زيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الصناعة خارج نطاق قطاع السلع الأساسية ، فضلا عن تحسين قدرتها على الحصول على تمويل طويل الأجل وعلى تنمية القدرة، أمور أساسية لزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم إقامة هيكل اقتصادي قوي. والجدير بالملاحظة أيضا أن القطاع غير الرسمي يتسع وهو بسبيله لأن يُصبح مصدرا منميا لعمالة النساء والشباب. وستؤدي زيادة إنتاجية وظائف القطاع غير الرسمي أيضا إلى تعزيز القدرة على كسب الدخل بينما سيؤدي تحويل القطاع الخاص غير الرسمي إلى قطاع خاص رسمي إلى إيجاد المزيد من العمالة.

وتتألف أفريقيا بصورة رئيسية من بلدان تعتبر نفسها دولا نامية، ومن ثم تقتضي تدخلا وتنظيما وتخطيطا فعالا من جانب الدولة. وفي هذا الصدد، فإن الكيانات والشركات الحكومية، تواصل القيام بدور حيوي في دعم تنمية القطاع العام، الذي يُعد بالغ الأهمية لتنمية أفريقيا، وتنمية البنية التحتية الوطنية، فضلا عن الحد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة، وإيجاد العمالة المضمونة، وإتاحة السُبُل الاقتصادية، ودعم بناء الدولة الإنمائية.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) زيادة نسبة التجارة فيما بين بلدان المنطقة

(٢) تحسين بيئة الأعمال التجارية في البلدان الأفريقية

(٣) زيادة حجم الصادرات الأفريقية

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) خطة عمل لتعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة

(أ) تقديم الدعم التقني للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة والتجارة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية

(ب) تحرير قطاعات الخدمات لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية

'١' إجراء الدراسات

'٢' إجراء إحصاءات التجارة في الخدمات

'٣' المساعدة في تنمية أسواق الخدمات الإقليمية

'٤' تعميم الخدمات في مجال الاستراتيجيات الوطنية

'٥' تقديم المساعدة التقنية التي تستهدف السلطات التنظيمية الإقليمية

'٦' وضع إطار سياسة إسناد العمليات التجارية إلى جهات خارجية/الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات

(ج) تعميم التجارة فيما بين بلدان المنطقة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص المنظم، والقطاع الخاص غير الرسمي، وإعداد سياسة مراعاة المرأة في المجال التجاري

(د) إقامة مراكز مترابطة لتبادل المعلومات التجارية

(هـ) إنشاء إدارة متكاملة للحدود والعبور الجمركي

(و) تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إدارات الجمارك الأفريقية

(ز) تنمية قدرة إدارة الجمارك الأفريقية في إطار التكامل الإقليمي وتيسير التجارة

(٢) تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا

- التنمية الصناعية:

(أ) تنمية القدرة وتقديم المساعدة التقنية لإدارة السياسات الصناعية، وجمع ورصد البيانات الصناعية

(ب) تحديد تنمية المهارات الصناعية، ونقل التكنولوجيا، ومراكز ومؤسسات النشر

(ج) إنشاء حاضنات للتكنولوجيا

(د) إنشاء كراسي في الجامعات بشأن الابتكار في الجامعات الأفريقية وتنفيذ مبادرة التكنولوجيا والابتكار في أفريقيا

٤ - المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) تعزيز التكامل الإقليمي للتنمية على صعيد الإقليم، ولا سيما التجارة بين الأقاليم والتجارة فيما بين البلدان من خلال تنمية بنية تحتية متصلة بالتجارة، وتيسير التجارة، والقضاء على الحواجز التجارية، وتنمية قدرة الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(٢) تعزيز الاستثمار بحفز المنافسة وخفض تكاليف الأعمال التجارية بطرائق منها تحسين التجارة، والاستثمار، ومناخ الأعمال التجارية من قبيل إصلاحات السياسة العامة في النظامين القانوني والمالي وحماية حقوق الملكية. وستزيد هذه الإصلاحات القدرة التنافسية للتنمية الصناعية، بما في ذلك قطاع السياحة وتفضي إلى إيجاد البيئة المناسبة لها.

(٣) دعم تعزيز التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وتشجيع الأنشطة المتسمة بالمسؤولية للقطاع الخاص سواء من حيث الشفافية والقابلية للمساءلة في التدفقات المالية، وفيما يتعلق بالمجتمعات المحلية.

(٤) دعم تنمية القطاع الخاص ولا سيما من خلال تحسين الحصول على التمويل، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنساء صاحبات المشاريع، واستخدام التمويل العام لاجتذاب الاستثمار الخاص وتحسين الإنتاجية وإدارة المؤسسات المحلية.

(٥) تعزيز قدرة المرأة الأفريقية في مجال القيادة، والإدارة وتنظيم المشاريع.

(٦) تعزيز قدرة المنتجات الأفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

(٧) دعم تنمية القدرة لتعزيز المؤسسات وتحسين التدريب في المجالات التي تساهم في تسريع وتيرة النمو، ودعم التنمية، والحد من الفقر.

ثانيا – تسريع وتيرة تنمية البنية التحتية والقدرة

بغية تمكين أفريقيا من تحقيق النمو بالاعتماد على الذات في الأجلين المتوسط والطويل، ستشدد عملية المؤتمر على تعزيز قواعد النمو الاقتصادي، التي يمكن تحديد أصنافها في تنمية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية والابتكار، وتنمية العلم والتكنولوجيا. وهذه جميعا عوامل تمكينية بالغة الأهمية للنمو وعوامل حفّازة رئيسية لتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية.

١ – خطة تنمية القطاع

(١) تنمية البنية التحتية

تُعد البنية التحتية غير الكافية عائقا رئيسيا أمام الأنشطة التجارية، حيث إنها تقلل القدرة التنافسية للمؤسسات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاجية والمعاملات. ولئن كانت البنية التحتية الريفية ضرورية لتحسين الأنشطة الاقتصادية للفقراء ، فإن البنية التحتية على صعيد المنطقة لازمة أيضا نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي في أفريقيا. ومن شأن ممرات النقل التي تربط مركز الإنتاج والاستهلاك الرئيسي وتتيح التواصل فيما بين المدن الرئيسية أن تيسِّر أيضا التجارة، ولا سيما بالنسبة للبلدان غير الساحلية. ونظرا لأن القارة تواجه إمدادات لا يمكن التعويل عليها من الكهرباء وارتفاع أسعار الطاقة، ستلزم أيضا إمدادات من الطاقة الرخيصة والمنخفضة الكربون والموثوقة لدعم النمو المستدام لأفريقيا ولا سيما من خلال دعم ”مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الطاقة المستدامة للجميع“ بغية تأمين توافر الطاقة للجميع.

ويقدِّر برنامج الاتحاد الأفريقي لتنمية البنية التحتية في أفريقيا، أن مواجهة تحديات البنية التحتية للقارة الأفريقية على النحو المحدد في خطة عملها ذات الأولوية في الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ ستكلف حوالي ٦٨ بليون دولار أو نحو ٧،٥ بلايين دولار سنويا في السنوات التسع المقبلة، بينما تقدَّر في الوقت الحالي التكلفة الرأسمالية لتنفيذ برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا على المدى الطويل وحتى عام ٢٠٤٠ بما يزيد على ٣٦٠ بليون دولار. وستلزم مستويات أعلى من الاستثمار الخاص لسد فجوة البنية التحتية للقارة فيما يتعلق بالطاقة والنقل وهما يمثلان حوالي ٩٥ في المائة من مجموع التكلفة. ومن ثم تلزم استثمارات

تحويلية في هذين القطاعين لدعم التجارة الأفريقية، وتعزيز النمو وخلق الوظائف، بما في ذلك حفز تعبئة موارد القطاع الخاص عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(٢) تنمية الموارد البشرية

تعزيز المساعدة المقدمة في مرحلة ما بعد التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي ومواءمة المنهج التعليمي مع واقع سوق العمل من أجل إيجاد العمالة مما يُعد ضروريا لبناء مخزون من الموارد البشرية تدعم قوة العمل الرفيعة المستوى من أجل النهوض بالاقتصاد الأفريقي. ومن المهم أيضا تنمية الموارد البشرية التي تُسهم في النمو المستدام من خلال الأخذ مثلا بمفهوم التعليم لأغراض التنمية المستدامة. وتُعد تنمية القدرة بعد الدخول في قوة العمل مهمة أيضا لتحسين نوعية وإنتاجية كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء، ومن أمثلة ذلك تحسين ممارسات الجودة والإنتاجية (KAIZEN). ويُعد تحسين قدرة المسؤولين الإداريين على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالغ الأهمية لوضع سياسات مناسبة وتنفيذها تبعا لذلك وبصورة فعالة في جميع القطاعات، ولا سيما من أجل تعزيز سيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد.

(٣) تعزيز الابتكار وتنمية العلم والتكنولوجيا

تحتاج البلدان الأفريقية إلى مهارات فنية وتقنية إضافية وإلى مرافق لتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية في مختلف القطاعات. ومن ثم تُعد زيادة القدرة العلمية والتكنولوجية، المتجسدة في المعرفة، وفي الموارد البشرية الجيدة التدريب والبنية التحتية، أمرا بالغ الأهمية لتحويل الاقتصادات الأفريقية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة. ويجب ربط تعزيز العلم والتكنولوجيا بالاحتياجات الحقيقية للاقتصاد، كما أن الحوار الوثيق مع مختلف الجهات المعنية سيكون بالغ الأهمية لضمان توفير نظم التعليم للمهارات العملية، فضلا عن التفوق الأكاديمي على جميع المستويات. وبالرغم من أن البلدان الأفريقية قد اعترفت بأهمية العلم والتكنولوجيا ولا سيما من خلال اعتماد ''خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا'' وإنشاء جامعة البلدان الأفريقي من جانب الاتحاد الأفريقي ، لا تزال هناك حاجة لزيادة الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا من أجل تطوير القدرة المحلية وتحسين استخدام القدرة الموجودة على حد سواء.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) زيادة مقدار الاستثمار في تنمية البنية التحتية

(٢) تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا

(٣) زيادة عدد خريجي الجامعات والمتدربين في مجالي التعليم والتدريب التقني والمهني

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا

(٢) خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا

(٣) الإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات

(٤) جامعة البلدان الأفريقية ومراكز التفوق

(٥) برنامج المتطوعين الشباب التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي

٤ - المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) تنمية البنمية التحتية الأساسية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ولا سيما بنية الطاقة الرخيصة والموثوقة والمستدامة، والبنية التحتية للمياه، وتنمية ممر للنقل على صعيد المنطقة، وإقامة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات اللازمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، في مشاريع البنية التحتية الكبيرة.

(٢) توفير الدعم للتنمية الحضرية المستدامة.

(٣) تحسين التعليم العالي ولا سيما في مجالي العلم والهندسة.

(٤) تعزيز التعليم والتدريب الفني والمهني الذي يوفِّر مهارات نوعية رفيعة تُفضي إلى العمالة.

(٥) تعزيز تنمية الموارد البشرية في القطاعات العامة من خلال جهود تنمية القدرة اللازمة.

(٦) إنشاء وتعزيز المؤسسات، والنُظُم، والشراكات مع جميع الجهات المعنية في مجال العلم والتكنولوجيا.

(٧) تعزيز تدريس وتعلُّم العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

(٨) تعزيز البرامج الابتكارية التي تعنى بعمالة الشباب ومباشرة الأعمال الحرة.

ثالثا – تمكين المزارعين باعتبارهم جهات فاعلة اقتصادية رئيسية

أولت عملية المؤتمر أهمية خاصة لدور الزراعة في أفريقيا، بالنسبة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، نظرا لأن الزراعة تمثل أضخم قطاع اقتصادي في أفريقيا، وهي إلى الآن أكبر مولِّد للعمالة ومصدر لسُبُل العيش.

١ – خطة تنمية القطاع

(١) الزراعة

أُحرز تقدم في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية في أفريقيا في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛ وبالرغم من ذلك يلزم المزيد من الجهد المنسق فيما بين البلدان الأفريقية ومختلف الشركاء الدوليين – وذلك مثلا من أجل زيادة توافر المخصبات، والمواد الأخرى – ولا سيما مع تزايد الطلب على الأغذية في القارة، وعلى النهوض بالزراعة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام أيضا لتوسيع نطاق مصايد الأسماك وتربية الأسماك المستدامة.

ولئن كان دور القطاع العام ضروريا لتعزيز البيئة الاقتصادية المفضية إلى الاستثمار وتوفير السلع العامة، سيظل القطاع الخاص أساسيا لعملية الإنتاج والتحول. ويتعين تحسين فرص السوق وحصول المزارعين على الموارد من أجل الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية عن طريق الدخول بشكل أكثر توازنا إلى سلاسل القيمة المضافة، وتنمية الزراعة القائمة على السوق. وينبغي تعزيز الاستثمار الزراعي بطريقة مسؤولة تتفق مع مبادئ الاستثمار الزراعي المتسم بالمسؤولية من أجل مواءمة الفوائد التي تجنيها البلدان المتلقية، والسكان المحليون، بمن فيهم صغار المزارعين والمستثمرون.

ويلزم أيضا إيلاء اهتمام لتيسير السبل وإتاحة الفرص على قدم المساواة لصغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، والمزارعون، نظرا لأن أولئك المزارعين ينتجون معظم الغذاء في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، من المهم إيلاء اهتمام للاحتياجات المحددة للمزارعات وتقديم المساعدة إلى جماعات المزارعين لتوسيع نطاق أنشطتهم من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإيرادات الريفية.

ونظرا لأن الزراعة في أفريقيا عُرضة لكوارث طبيعية ومخاطر اقتصادية ما برحت سائدة في السنوات الأخيرة نظرا لآثار تغير المناخ وسياق الاقتصاد العالمي، سيحتاج ضمان الأمن الغذائي والأمن التغذوي أن تتكيف نظم الزراعة وأساليب عيش المجتمعات المحلية تكيفا أكبر مع تغير المناخ، ولا سيما لمواجهة التصحر، وحالات الجفاف، والفيضانات. وفي ضوء هذه الحالات، ينبغي تعزيز الزراعة مع مراعاة تنوع الظروف البيئية من قبيل الأرض، والمياه،

والتنوع البيولوجي، إلى جانب العوامل والسياسات الخارجية الإيجابية التي تخفف من حدة مخاطر الأسعار والأسواق.

وعلاوة على ذلك، يُعد البحث والتطوير مصدرا للنمو الزراعي في أفريقيا. ومن ثم فمن المهم تعزيز البحث والتدريب الزراعيين للباحثين الأفريقيين. ويعد تحسين النُظُم الإحصائية الزراعية أمرا مهما أيضا لتنفيذ السياسة الزراعية المناسبة.

(٢) **الأمن الغذائي والأمن التغذوي**

تُعد زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على أساس مستدام فعالة في الحد من الجوع ونقص التغذية عن طريق توفير الأمن الغذائي والأمن التغذوي وهو شيء ضروري للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) تحقيق معدل نمو بنسبة ٦ في المائة في قطاع الزراعة على النحو المحدد في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا

(٢) مضاعفة إنتاج الأرز بحلول عام ٢٠١٨ مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٨ في إطار الجهود التي يبذلها تحالف تنمية الأرز الأفريقي

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا

٤ - المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين بما يتفق مع عملية البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا ومن خلال تحالف تنمية الزراعة الأفريقي.

(٢) تعزيز الزراعة القائمة على السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة ولا سيما النساء وذلك بالانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية ونهج ”الزراعة كعمل تجاري“ بما في ذلك الشراء من داخل أفريقيا.

(٣) تعزيز مشاركة القطاع الخاص بطريقة تفيد البلد المتلقي وتطوير سلاسل القيمة المضافة بما في ذلك البنية التحتية الضرورية والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة ذات

المنحى العملي مثل تحسين التجهيز الزراعي، والتخزين بعد الحصاد، والوصول إلى الأسواق، وإيلاء اهتمام خاص لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء.

(٤) ضمان الأمن الغذائي والتغذوي الوطني وذلك بتعزيز قدرة الزراعة والمجتمعات المحلية على التكيُّف، ويشمل ذلك تهيئة بنية تحتية تصمد في وجه الكوارث، من خلال الحفظ المناسب للأراضي وإدارة المياه وتنمية القدرة على المستوى المؤسسي والمجتمعي في مواجهة الكوارث الطبيعية المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ.

(٥) دعم إجراءات التخفيف من حدة المخاطر بالتصدي لمشكلة تقلُّب الأسعار وفشل الأسواق (مثل التأمين، والتخزين، ونُظُم المعلومات، والسياسات التجارية وما إلى ذلك).

(٦) تعزيز القدرة المالية والتقنية لصندوق المرأة الأفريقية لتمكينه من دعم المشاريع والمبادرات التي تضطلع بها النساء الأفريقيات في إطار موضوع الزراعة، والأمن الغذائي والبيئة، بالإضافة إلى دعم الجهود الأخرى التي تُبذل لتمكين المرأة في مجال الزراعة.

(٧) توفير الدعم لمزارع الأسماك ومصايد الأسماك من أجل إيجاد الوظائف للنساء والشباب وأيضا لضمان الأمن الغذائي، والحد من الفقر.

رابعا – تعزيز النمو المستدام والقابل للتكيف

على مدى السنوات الماضية، حقق كثير من البلدان الأفريقية تقدما في مجال القدرة المؤسسية والتقنية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، لا تزال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق هشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية وآثار التغيُّر المناخي، ومن ثم فإن عملية مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية في أفريقيا ستهدف إلى بناء مجتمع قابل للتكيُّف مع تغير المناخ من أجل تيسير التنمية المستدامة.

١ – خطة تنمية القطاع

(١) البيئة وتغير المناخ

يضاعف تغيُّر المناخ من صعوبة التحديات الإنمائية القائمة نظرا لأن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لأفريقيا مثل الزراعة ومصايد الأسماك، ضعيفة في مواجهة اضطرابات المناخ ويتوقع أن تتأثر بشدة بصورة متزايدة بتقلبه وتغيره. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبناء مجتمعات قابلة للتكيف مع تغير المناخ، يمكنها توقع الكوارث البيئية ومواجهتها، فضلا عن

حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بطرق مستدامة، ودرء التصحر وتدهور الأراضي. وقد وُضعت بصورة مفصلة تدابير لمواجهة تغير البيئة وتغير المناخ، في قطاعات مختلفة في خطة العمل ، مثل ما يتعلق بالبنية التحتية، والزراعة، والمياه.

(٢) **الحد من مخاطر الكوارث**

يعد الجفاف الظاهرة الأكثر تواترا في أفريقيا ، وعدد ضحاياه أكبر مما تسببه جميع الكوارث الطبيعية التي تجتاحها، بينما تلحق العواصف والفيضانات الناجمة عن الأعاصير خسائر بالغة بالبلدان الجزرية والساحلية. ونظرا لأن الكوارث الطبيعية التي تجتاح أفريقيا متصلة بالمناخ في أغلبها، من قبيل الجفاف والفيضانات، فإن التكيف مع تغير المناخ يجب أن يدخل في صميم الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث. ومن الأمور بالغة الأهمية تعميم مراعاة مسألة الحد من مخاطر الكوارث في الخطط الإنمائية مع إيلاء اعتبار خاص للفئات الضعيفة من قبيل كبار السن والنساء والأشخاص المحرومين.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) الحد من إزالة الغابات من خلال الإدارة المحسَّنة للغابات والأراضي

(٢) زيادة الاستثمار في برامج التكيف مع تغير المناخ

(٣) تحسين توافر الطاقة المتجددة

(٤) زيادة عدد المتدربين على الحد من مخاطر الكوارث

(٥) زيادة عدد البلدان التي تكون استراتيجيتها للحد من مخاطر الكوارث مدرجة في خطة التنمية الوطنية

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) إدارة الغابات

(٢) حفظ التنوع البيولوجي

(٣) إدارة الأراضي

(٤) السور الأخضر العظيم

(٥) الاستراتيجية الأفريقية لمواجهة تغير المناخ

(٦) الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة بشأن خدمات الأرصاد الجوية – الطقس والمناخ

(٧) التأهب لمواجهة مخاطر الجفاف في أفريقيا والتكيف معها

٤ – المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) تنمية الموارد البشرية وتعزيز التدابير في مجال وضع السياسات البيئية والتكنولوجيا البيئية.

(٢) تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وإدارة الأراضي وموارد الغابات.

(٣) تقديم الدعم الفعال إلى البرامج الأفريقية الرامية إلى الإدارة المستدامة للأراضي فضلا عن مكافحة الجفاف والتصحر.

(٤) تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في التنمية، وتعزيز التدابير الشاملة للحد من الكوارث في إطار مبادرة ''الحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين'' التي اعتُمدت في المؤتمر الوزاري العالمي بشأن الحد من الكوارث المعقود في توهوكو.

(٥) تنفيذ تدابير لمكافحة الكوارث الطبيعية ولا سيما القدرة على التكيف في مواجهة الجفاف في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وتوفير الحماية في مواجهة العواصف، والفيضانات، والدمار الناجم عن التحات الساحلي.

(٦) تنمية الموارد البشرية، والنظم المؤسسية ونُظُم المعلومات من أجل الحد من مخاطر الكوارث في جميع المستويات.

(٧) تشجيع بيئة سياساتية مواتية للاستثمار في مجال التكيُّف مع تغير المناخ استنادا إلى النتائج والخبرات المستمدة من جهود التكيف من قبيل برنامج التكيف الأفريقي.

(٨) تعزيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة الهيدرولوجية، والطاقة الشمسية، وطاقة الحرارة الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة الرياح.

(٩) دعم تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة بشأن خدمات الأرصاد الجوية – الطقس والمناخ.

(١٠) وضع مشاريع في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأشجار وتدهور الغابات.

(١١) تدريب مهنيي وسائط الإعلام والمخططين والمسؤولين في المسائل المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك برنامج التكيف مع تغير المناخ.

(١٢) وضع برامج لإدارة المخاطر التي تتهدد المناطق الحضرية.

(١٣) الإسهام في مناقشة بشأن ما بعد إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) في سياق عملية الأمم المتحدة.

(١٤) تنفيذ البرامج الرئيسية الإقليمية لأفريقيا بشأن ريو+٢٠ التي اعتمدها مؤتمر القمة العشرين للاتحاد الأفريقي.

(١٥) تقديم الدعم لنُظُم الإنذار المبكر لمواجهة الأحوال المناخية الشديدة وغير المتوقعة في أفريقيا.

خامسا - إقامة مجتمع شامل لأغراض النمو

مع اقتراب موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، ثمة حاجة إلى زيادة التعجيل بالجهود المبذولة في سبيل لتحقيقها ولا سيما منها الأهداف المتعلقة بقطاعات الصحة والتعليم والمياه وقطاعات التصحاح. وستدعم عملية المؤتمر هذه الجهود باعتبارها مكونات بالغة الأهمية لضمان التنمية البشرية المستدامة اللازمة للحد من الفقر ولتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. ويجب أيضا إيلاء اهتمام لدور شبكات الأمان الوطنية التي تستهدف الفئات الضعيفة.

١ - خطة تنمية القطاع

(١) التعليم

طرأ تحسُّن كبير على المساواة بين الجنسين والتسجيل الصافي في التعليم الابتدائي في كثير من البلدان الأفريقية في إطار ''مبادرة التعليم للجميع''. وبالرغم من ذلك لا تزال هناك حاجة لزيادة عدد المسجلين ومعدل إتمام الدراسة وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي من أجل إرساء قاعدة صلبة للتعليم العالي. وسيساعد رصد خطة عمل الاتحاد الأفريقي للعقد الثاني للتعليم وتكييفها محليا على تحسين تنفيذ السياسة التعليمية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمحو الأمية.

(٢) الصحة

يساهم تحسين الصحة في إيجاد قوة عاملة تتمتع بالعافية كما يدعم النمو الاجتماعي - الاقتصادي. وبالرغم من تحسُّن معدلات الوفيات النفاسية ومعدلات وفيات الرُضَّع في القارة، مقارنة بمعدلات عام ١٩٩٠، يجد معظم البلدان الأفريقية صعوبات في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وبغية التعجيل بإنجاز تلك الأهداف، من الضروري معالجة الفوارق التي تعوق الحصول على خدمات الصحة الأساسية. ولهذه

الغاية، فإن تعزيز النظم الصحية من أجل توفير الرعاية الصحية الشاملة ضروري لضمان توفير خدمات الصحة والخدمات الطبية الزهيدة التكلفة وإتاحتها. وينبغي المضي في توسيع نطاق الرعاية الصحية فضلا عن توفير الخدمات الأساسية الفعالة في مجال صحة الأمهات والمواليد والأطفال والصحة الإنجابية. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للجهود المبذولة من أجل الحد من معدل توقف النمو في فترة الطفولة المبكرة، فضلا عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، والأمراض المعدية وغير المعدية لتحسين الأحوال الصحية في القارة، بما في ذلك تعزيز الأنشطة الفعالة من حيث التكلفة مثل برامج التطعيم والتحصين.

(٣) المياه والمرافق الصحية

تُعد إدارة موارد المياه بصورة فعالة وتحسين إمدادات المياه المأمونة وتوافرها، فضلا عن الإدارة المتكاملة للنفايات، ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين ظروف المعيشة. ويُعد تحسين المرافق الصحية أساسيا أيضا للسكان للوقاية من الأمراض وضمان الكرامة، مما يُسهم في تعزيز الأمن البشري. ونظرا لأن النساء غالبا ما يكُنَّ المستخدمات الرئيسيات لمرافق إمدادات المياه ويقمن بدور حيوي في الحفاظ على النظافة الصحية داخل الأسرة، فإن ضمان المساواة في مشاركة النساء في إدارة المياه وفي تحسين المرافق الصحية أمر لا غنى عنه.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) زيادة التعليم الابتدائي والثانوي الشامل، ولا سيما بالنسبة للفتيات، وفي المناطق الريفية والنائية فضلا عن التدريب المهني

(٢) توسيع نطاق الرعاية الصحية من خلال توسيع نطاق خدمات الصحة العامة للفئات الضعيفة

(٣) زيادة متوسط نسبة الولادات التي تتم على يد قابلات ماهرات

(٤) زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي توائم سياساتها مع خطة عمل مابوتو بشأن الصحة الإنجابية

(٥) زيادة تسخير وسائل الإعلام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تقوم بتثقيف الجمهور في الأمور المتعلقة بصحة الأمهات والمواليد والأطفال بحلول عام ٢٠١٥

(٦) الحد من معدل الأطفال الهزَّل دون الخامسة من العمر

(٧) إنقاذ المزيد من أرواح الأطفال دون الخامسة من العمر بمن فيهم المواليد علاوة على الحوامل والمرضعات

(٨) إحراز تقدم صوب توفير وسائل تنظيم الأسرة مع مراعاة الخطط الوطنية

(٩) الحد من عدد الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسُل والملاريا

(١٠) زيادة توافر مياه الشرب المأمونة وذلك بتحسين خدمات إمدادات المياه واستدامتها

(١١) زيادة تعزيز الرعاية السابقة على الولادة والرعاية بعد الولادة

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) العقد الثاني للتعليم في أفريقيا "٢٠٠٦-٢٠١٦"

(٢) حملة خفض الوفيات النفاسية في أفريقيا

(٣) خطة عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى

(٤) خطة العمل المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (خطة عمل مابوتو)

(٥) مبادرة رصد داء الإيدز في أفريقيا

(٦) رؤية أفريقيا ٢٠٢٥ بشأن المياه والمرافق الصحية

٤ - المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) تحسين الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي وتحسين جودتهما، فضلا عن التدريب المهني، مع إيلاء اعتبار للإنصاف من خلال توفير مرافق تعليمية مناسبة، وتنمية قدرات المعلمين وتحسين القدرة التنظيمية والإدارية للجهات المعنية.

(٢) تعزيز نُظُم معلومات إدارة التعليم بما يكفل تطوير التعليم القائم على المعرفة وإيجاد آلية قوية للمتابعة ولقياس الأداء.

(٣) تعزيز نُظُم الصحة وتحقيق تقدم صوب توفير الرعاية الصحية الشاملة مع إيلاء اهتمام خاص لصحة الأمهات والمواليد والأطفال ، والصحة الإنجابية، فضلا عن الأمراض المعدية وغير المعدية.

(٤) تقديم الدعم للبلدان الأفريقية من أجل مواءمة سياساتها مع حملة الإسراع بالحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا، وخطة العمل المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (خطة عمل مابوتو).

(٥) تعزيز الخدمات الطبية ونُظُم الولادات الصحية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

(٦) تعزيز إدارة موارد المياه المستدامة، بما في ذلك تنفيذ تدابير حفظ المياه لضمان إمدادات المياه المستدامة.

(٧) تحسين استدامة إمدادات المياه المأمونة وتوافرها ا وتحسين الظروف الصحية في كل من المناطق الحضرية والريفية.

(٨) تعزيز نظم مراقبة وصد متابعة المياه والمرافق الصحية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بحلول عام ٢٠١٦.

(٩) تنفيذ رؤية أفريقيا لعام ٢٠٢٥ بشأن المياه والمرافق الصحية امتثالا لنهج الاتفاق المتبع في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

(١٠) تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات.

سادسا – توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد

السلام والاستقرار شرطان أساسيان للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا. ولئن كانت القارة قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بالسلام والاستقرار خلال العقدين الماضيين، لا يزال النزاع قائما، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، فيضطر السكان إلى النزوح وينعدم الأمن عبر الحدود.

وينبغي أيضا الإشارة إلى أهمية الديمقراطية والحكم الرشيد باعتبارهما أساسا لاستقرار المجتمعات واستتباب أمنها ولتحقيق لتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي دعم وتعزيز المبادرات والجهود المبذولة داخل القارة لتوطيد السلام والاستقرار.

١ – خطة تنمية القطاع

(١) تعزيز القدرة المؤسسية الإدارية من أجل السلام والأمن

أظهرت أفريقيا قيادة عظيمة لتحقيق السلام والاستقرار في القارة. وقد أدى الاتحاد الأفريقي بصفة خاصة دورا حيويا لتحقيق مزيد من السلام والاستقرار في أفريقيا ولا سيما من خلال تنفيذ منظومة السلام والأمن الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية

الإقليمية. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي باستمرار جهود أفريقيا من أجل وضع منظومة السلام والأمن الأفريقي موضع التنفيذ.

(٢) منع نشوب النزاعات وإدارتها وتوطيد السلام

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود أفريقيا في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام، وعمليات دعم السلام، والتعمير بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أيضا التحاور مع أفريقيا بشأن هذه الجهود. وإدراكا لدور الأمم المتحدة المهم يُعد إصلاح هيئات الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن بالغ الأهمية.

وفي كثير من الحالات يمكن أن يؤدي الاستياء من الحالة الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن بطالة الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين، والفقر المدقع، والفوارق الاقتصادية إلى اندلاع العنف والنزاع. ولذا فإن التنمية الشاملة للجميع مهمة للحد من أسباب النزاع هذه.

(٣) قضايا الأمن العابرة للحدود

تعد قضايا الأمن العابرة للحدود، وتشمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب، والقرصنة، من الأمور المتعاظمة التي تشغل بال العالم. وهذه القضايا تقوض استقرار المجتمعات، فضلا عن أنها تسبب نزاعات جديدة. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين اتخاذ إجراءات منسقة لمكافحة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله، بما في ذلك دفع الفديات، فضلا عن الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات، والعقاقير المزيفة، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصيد غير القانوني، والتخلص من النفايات، وغسل الأموال، وكذلك تقديم الدعم إلى البلدان المهددة بهذه المشاكل. وتشكل القرصنة تهديدا خطيرا لسلامة وأمن الملاحة البحرية، والنقل البحري والأنشطة ذات الصلة، ولا سيما قبالة ساحل الصومال وقبالة خليج غينيا، ويتطلب الأمر حلا شاملا سواء في أعالي البحار أم في البر.

(٤) الديمقراطية والحكم الرشيد

تُعد الجهود التي تبذلها أفريقيا لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد مهمة لتوفير الاستقرار والنمو وينبغي دعمها. ويشمل هذا دعم الكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية ولمبادرات مكافحة الفساد.

٢ - النتائج المتوخاة

(١) وضع منظومة السلام والأمن الأفريقية موضع التنفيذ

(٢) تنفيذ برنامج دعم تنمية قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابع للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغية تعزيز القدرات البشرية فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الأفريقية

(٣) زيادة عدد المتدربين في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة

(٤) زيادة الدعم المقدم لبرامج العمل الوطنية عقب استعراض البلدان ضمن إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

(٥) زيادة الدعم المقدم إلى البرامج لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية للمرأة من أجل معالجة مشكلة عدم المساواة بين الجنسين

(٦) زيادة الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص العمل للشباب

٣ - الجهود التي تبذلها أفريقيا والتي يتعين أن يدعمها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) منظومة السلام والأمن الأفريقية

(٢) برنامج دعم تنمية قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا

(٣) الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

(٤) ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد

(٥) خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧)

(٦) استراتيجية أفريقيا البحرية المتكاملة ٢٠٥٠

(٧) الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا

(٨) خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تشجيع العمالة والتخفيف من حدة الفقر

٤ - المجالات التي يركز عليها مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا

(١) دعم أفريقيا في امتلاك زمام الأمر والقدرة على تنفيذ أنشطة السلام والاستقرار بصورة فعالة

(٢) تنمية القدرات المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال دعم مبادرات تنمية القدرة الذاتية لأفريقيا

(٣) زيادة الدعم المقدم إلى الجهود الأفريقية لمنع نشوب النزاعات، والتوصل إلى حلول لحالات التشرد، وعمليات الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلا عن مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة الدولية، والقرصنة.

(٤) دعم تنمية قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال وضع السياسات وتنفيذها فضلا عن دعم الجهود الأفريقية لتعزيز العمليات الانتخابية، وتحسين إنجاز الخدمات، وقطاع الأمن.

(٥) زيادة دور الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صون السلام والأمن في القارة، وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في شأن هذه القضايا.

(٦) إعداد قاعدة بيانات للمتاح من الموظفين كي يشكلوا جزءا من عمليات حفظ السلام وبناء السلام المقبلة، ودعم تنمية قدرات أولئك الموظفين إلى جانب ما تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من دعم وتوجيه.

(٧) تعزيز الحكم الرشيد في أفريقيا، ولا سيما بتقديم الدعم لتنفيذ برامج العمل الوطنية للبلدان التي يجري استعراضها في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

سابعا – آلية المتابعة

بغية ضمان رصد عمليات مؤتمر طوكيو الدولي ومتابعتها بمزيد من الفعالية ولتوضيح إدراج مفوضية الاتحاد الأفريقي كشريك في التنظيم، فضلا عن زيادة مشاركة أفريقيا وفقا لممارسة الاتحاد الأفريقي، ينقح الهيكل الثلاثي لآلية المتابعة التي أنشأها مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا عام ٢٠٠٨ على النحو التالي:

١ – الأمانة المشتركة: وزارة خارجية اليابان، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي؛

٢ – لجنة الرصد المشتركة المؤلفة من الحكومة اليابانية والمنظمات الحكومية المعنية بالأمر، والمشاركون في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ولجنة الممثلين الدائمين التابعة للاتحاد الأفريقي، والسلك الدبلوماسي الأفريقي في طوكيو، ووكالة

التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمنظمات الدولية والبلدان المانحة

٣ - اجتماعات المتابعة

- الاجتماع السنوي لكبار المسؤولين
- الاجتماع الوزاري السنوي
- اجتماع القمة (كل ٥ سنوات).